رفيعة في الادارات العامة والحكومية . وتحولت الهزة الى صدمة قوية عندما اتضح ان الحكومة ، بدلا من ان تترك التحقيقات تأخذ مجراها ، أخذت تلقي بثقلها وراء وضع حد لها ، او على الاقل تقليصها قدر الامكان . وهو تصرف جعل اصابع الاتهام تشير الى وزراء في الحكومة ذاتها ، وجعل قطاعات في الرأي العام الاسرائيلي تتحدث ، على حد تعبير عوزي بنزيمان في هآرتس ٧١/١٢/٨ ، عن وجود « مافيا قوية توزع الرشاوى ، وتستر الخلل والعيوب ، وتخلد التشويهات » ، وتسيطر على قطاعات هامة في جهاز الدولة .

وقد استغلت المعارضة اليمينية (جاحال) هذه الانهيارات وما تكشفت عنه من فضائح لمهاجمة القطاع الحكومي في الاقتصاد والمطالبة بتصفيته وتحويل امواله الى جهات غير حكومية . وفيما اعلن يوسف سابير ، من زعماء جاحال ، ان « شرش الفساد قائم في الاساس الايديولوجي للنظام الذي اظهر افلاسه » ، أصدرت كتلة جاحال في الكنيست بيانا يقول : « ان مظاهر الفساد التي تكشفت مؤخرا في ادارة الشؤون المالية والاقتصادية للدولة هي نتيجة لسياسات تسلط الحكومة على مصادر الاقراض وعلى معظم فروع الاقتصاد ... ان كشف هذه المظاهر زعزع ثقة الجمهور بالدولة وأساء الى سمعتها في الخارج » . وقد كانت اهم المعارك السياسية التي دارت بين المعارضة بكافة اتجاهاتها من جهة ، والحكومة من جهة اخرى ، حول هذا الموضوع ، هي المعارك التي دارت في اللجنة الاقتصادية للكنيست وفي هيئة الكنيست بكاملها في ٧١/١٢/٢٩ حول « لفلفة » التحقيق في قضية اوتوكارز. ففي اللجنة الاقتصادية التابعة للكنيست، التي كانت تتقصى الحقائق ، قررت احزاب الائتلاف الحكومي ، بعد ان ادلى شاهد رئيسي امام اللجنة بشهادة تورط بعض الوزراء في القضية ، اغلاق باب الاستماع الى شهادات جديدة ، الامر الذي اثار ، ليس فقط ثائرة المعارضة، وانما أيضا ثائرة عضو المعراخ المنسق بين اعضاء الائتلاف الحكومي في اللجنة ، الذي استقال من مهمته واعلن ان « ايقاف التحقيق والكف عن الاستماع الى الشهود في هذه المرحلة المتقدمة ... سيثير اجواء سلبية توحي بان هناك محاولة لكم الافواه وتمييع القضايا وحجب الحقائق عن الجمهور » . وانقتم اعضاء اللجنة المعارضين ، في الجلسة المعقودة بتاريخ ٧١/١٢/٢٧ ، فرصة غياب الكثير من اعضاء الائتلاف الحكومي عن الاجتماع ، ليطلبوا من الشخص الذي اوكلته المحكمة بتصفية اعمال اوتوكارز ، ان يطلعهم على القائمة التي وصفتها احدى الصحف بانها « أشهر قائمة في اسرائيل » — وهي القائمة المحتوية على اسماء الذين تلقوا رشاوي من اوتوكارز . وهنا حدث في اللجنة الاقتصادية ، على حد تعبير مراسل معريف في عدد ٧١/١٢/٢٨ ، شيء شبيه بالهزة الارضية : علا الصراخ من كل جانب ، وتبودلت الاتهامات ، وسادت الفوضى ، وغادر الشخص القاعة المعقودة فيها الجلسة رافضا الافصاح عن الاسماء . ولكن النقاشات الاعنف دارت بعد ذلك بيومين في الجلسة التي عقدتها الكنيست بكامل هيئتها لبحث موضوع تشكيل لجنة تحقيق برلمانية في القضية ، او على الاقل منح اللجنة الاقتصادية التي تتقصى الحقائق صفة « لجنة تحقيق » . وقد انتهت الجلسة بالطبع بنجاح الحكومة في احباط اقتراحات تشكيل لجان التحقيق بعد ان خاضت ، كما يقول مراسل معريف في عدد ٧١/١٢/٣٠ ، « معركة هائلة... استخدمت فيها كل سلطتها ، واستعملت جميع وسائل الضغط الممكنة لفرض الانضباط على فرقاء الائتلاف الحكومي، مهددة كتلة المفدال تهديدا صريحا باستخلاص النتائج (فيما لو صوتت مع المعارضة) » .

جاحال والحملة ضد دايان : وفي نطاق الاحزاب شهدت الفترة المستعرضة هنا ازمة حادة في العلاقات بين حزبي حيروت والليبراليين ، اللذين تتكون منهما حركة جاحال اليمينية — اقوى كتل المعارضة في الكنيست الاسرائيلي . وقد كانت الازمة هذه المرة من الحدة بحيث انها رفعت علامة استفهام كبيرة فوق استمرار الحركة اصلا . وقد كان السبب المباشر في الازمة هو ان اتحاد الصهيونيين العالمي الذي ينتمي اليه الحزب الليبرالي عقد اتفاقا مع حزب المركز الحر المنشق عن حيروت في عام ١٩٦٥ والقائمة الرسمية المنشقة عن المباي في نفس العام لتشكيل كتلة موحدة في المؤتمر الصهيوني الذي انعقد في اسرائيل في الفترة ما بين ١٨ — ٢٨ يناير من هذا العام ، وذلك بدون علم او استشارة شريكه في حركة جاحال ، حزب حيروت . وقد استثارت هذه الخطوة غضب بيجن زعيم حركة حيروت ، الذي هاجم الليبراليين، واتهمهم بخرق اتفاقية تشكيل حركة جاحال ،